بتوجيه من الرئيس الأسد.. وفد حكومي برئاسة عرنوس يزور دير الزور

عرنوس: للحكومة خطة طموحة للعام القادم

سندعم دير الزور بما تحتاج حتى لو كان من خارج الاعتمادات

الوطن

قام رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أمس بجولة إلى محافظة دير الزور على رأس وفد حكومي للاطلاع على العمل في عدد من المشروعات الخدمية والتنموية التي تتم إعادة تأهيلها ونسب التنفيذ.

وأكد عرنوس في تصريح للصحفيين أن هذه الزيارة بتوجيه من الرئيس بشار الأسد وتأتي بعد الإقبال الكبير والمنقطع النظير من أبناء دير الزور وتعطشهم الواضح للعودة إلى حضن الوطن.

وقال: لابد أن نكون في الحكومة على قرب وتواز مع احتياجاتهم وخاصة أن المحافظة تعرضت للإرهاب والحصار والتخريب الممنهج على يد العصابات الإرهابية والذي واجهه أبناء دير الزور بالصمود.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن الهدف من هذه الزيارة الاطلاع على واقع الأعمال المنفذة التي يجري تنفيذها وما تقوم به كل الجهات الحكومية والمنظمات الدولية من مشاريع والوقوف على احتياجات الأهالي، لافتاً إلى أن لدى الحكومة خطة طموحة للعام القادم وستكون دير الزور في مقدمة الاهتمام وسيتم دعمها بما تحتاج ولو كان من خارج الاعتمادات المرصدة في العام القادم.

واطلع الوفد على بدء عملية زراعة محصول القمح في بلدة العبد بالريف الشرقي والتقى عدداً من الفلاحين والمزارعين، مؤكداً مواصلة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من سماد وبذار ومحروقات وبذل كل الجهود لتذليل العقبات والصعوبات في هذا المجال.

كما اطلع الوفد على العمل في القطاع الثالث للري الحكومي الذي يروي نحو ١١ ألف هكتار من الأراضي الزراعية والإجراءات المتخذة حيال انخفاض منسوب نهر الفرات.

وتفقد أيضاً مشروع إعادة تأهيل مركز الانطلاق القديم والشارع الممتد من جامع المفتي حتى دوار الباسل في المدينة والمراحل التي وصل إليها التنفيذ باعتبار أن المشروع ذو أهمية بالغة بالنسبة للمدينة والريف.

واطلع الوفد الحكومي على أعمال مشروع إعادة تأهيل مبنى مجلس مدينة دير الزور إليها أعمال تأهيل شارع «ستة إلا ربع».

بعد ذلك اطلع الوفد على أعمال تأهيل جسر البعث الواقع على الفرع الصغير لنهر الفرات وأعمال إنشاء جسر العبور بين ضفتي نهر الفرات قرب الجسر المعلق لتسهيل عبور المواطنين والمحاصيل الزراعية، حيث تم التشديد على بذل كل الجهود لإنجاز المشاريع وفق المدد الزمنية المحددة.

كما جال الوفد على أسواق المدينة للاطلاع على واقع توافر المواد فيها وزار مركز خدمة المواطن الإلكتروني بحي الثورة واطلع على الخدمات التي يقدمها شارك في الجولة وزراء الإدارة المحلية والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي والزراعة والنفط ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

وفي اجتماع عقد بمبنى محافظة دير الزور بحضور الفعاليات الأهلية وعدد من أعضاء مجلس الشعب عن المحافظة، وأعضاء مجلس المحافظة والمدينة ومديري المؤسسات والدوائر الحكومية، نقل عرنوس محبة الرئيس بشار الأسد إلى أبناء المحافظة، منوهاً بالجهود المبذولة في سبيل إنجاز التسوية الشاملة الخاصة بأبناء المحافظة والتي أسهمت بعودة الآلاف إلى حضن الوطن.

كما لفت إلى الجهود المبذولة التي تلقى الدعم الحكومي لتلبية مختلف الاحتياجات وتقديم الخدمات وتحسينها وإعادة النشاط الاقتصادي والزراعي إلى دير الزور التي تعرض الكثير من مرافقها لضرر كبير من جراء الإرهاب.

وأكد أهمية تكاتف الجهود وتأمين كل التسهيلات لعودة المهجرين إلى منازلهم وأراضيهم وإعادة حركة العمل للفعاليات التجارية والاقتصادية.

عرنوس شدد على ضرورة مضاعفة الجهود والعمل في القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في ظل التبدلات المناخية الحالية وهذا ما يستدعي زراعة جميع المساحات القابلة لذلك واستثمارها بالشكل الأمثل وإعادة الإقلاع بالمشاريع ذات الصلة.

وأوضح عرنوس أن الحكومة تدعم مشاريع الطاقة المتجددة وتعمل مع الدول الصديقة لإعادة تأهيل عدد من المحطات الكهربائية، منوهاً بأنه سيتم وضع الطاقات المولدة تباعاً لتحسين واقع الكهرباء، داعياً الكوادر الصحية إلى العودة لمحافظتهم والنهوض بالواقع الصحي، مشدداً على أهمية وضع برامج تنفيذية وفق مدد زمنية محددة لتنفيذ المشاريع المختلفة بالمحافظة والاستفادة من الكفاءات العلمية بجامعة الفرات.

كما أعلن رئيس مجلس الوزراء عن تقديم مليارَي ليرة إضافية لدعم الموازنة المالية لمحافظة دير الزور للعام القادم تخصص للمشاريع الاستثمارية ومجالس المدن والبلدات ودعم المحافظة بعدد من الآليات الهندسية وترحيل القمامة إضافة إلى تأمين من إعادة تأهيله.

والتقى عرنوس بعد ذلك ممثلي المنظمات الدولية العاملة في المحافظة وتناول اللقاء المشاريع التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.

وأشار عرنوس إلى أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات في إعادة تأهيل ما خربه الإرهاب بالمحافظة، مؤكداً استعداد الحكومة لتقديم الدعم والتسهيلات لتنفيذ المشاريع التي تنعكس بصورة إيجابية على واقع المحافظة، ولاسيما في القطاعات الإنتاجية لجهة تأمين فرص العمل وتحسين سبل العيش.

معرض التصدير السوري.. وملتقى رجال الأعمال السوري العراقي

مدير هيئة الاستثمار لـ«الوطن»: الاستثمار اليوم في سورية ليس عليه قيود

نقيب المقاولين السوريين: توقيع برتوكول لتشكيل شركة مقاولات سورية عراقية مشتركة

هناء غانم
ت: مصطفى سالم

احتضنت العاصمة دمشق أعمال ملتقى رجال الأعمال السوري العراقي تحت شعار «معاً نبني عالماً جديداً» الذي أقيم على هامش معرض التصدير السوري الذي يعتبر خطوة داعمة للتبادل الاقتصادي والاستثماري بين البلدين ويسعى في مضمونه إلى تبادل الخبرات بين البلدين.

واعتبر مدير هيئة الاستثمار مدين دياب في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الملتقى يعتبر فرصة ذهبية للمستثمرين العراقيين في ظل وجود قانون جديد للاستثمار يعطي مزايا وحوافز وإعفاءات جمركية، ولأن الاستثمار اليوم في سورية ليس عليه قيود وهناك تعطش للاستثمار في جميع القطاعات، وقال: نشهد اليوم الاستثمارات ولاسيما أن القطاع الصناعي بحاجة للتشاركية والاستثمار وفي غيرها من القطاعات.

نقيب المقاولين السوريين أيمن ملندي أكد لـ«الوطن» أن انعقاد هذا الملتقى يأتي بهدف تفعيل العلاقات الاقتصادية من خلال الملتقى وبشتى المجالات ومنها المقاولات، وقال: إننا نسعى إلى تبادل الخبرات مع الأشقاء العراقيين لتعزيز التعاون وخاصة أن المزايا مشتركة بين البلدين والحدود المشتركة والأهم أن البلدين بحاجة إلى إعادة إعمار وتشجيع قطاع المقاولات.

وأضاف: إن من المقرر أن يكون هناك تسهيلات مقدمة من المقاولين السوريين للجانب العراقي وبالعكس لما فيه مصلحة البلدين، والأهم إقامة شركات مشتركة وخاصة أن سورية وقعت برتوكول مع اتحاد المقاولين العراقيين لتشكيل شركة مقاولات سورية عراقية مشتركة.

وقال: إننا نسعى إلى تبادل الخبرات مع المقاولين العرب – رئيس اتحاد المقاولين العراقي علي سناوي الذي أكد أن الهدف من انعقاد هذا الملتقى على أرض العاصمة دمشق هو المشاركة في إعادة إعمار سورية بخطوات جدية مع ممثلي القطاع الخاص وإزالة التحديات أمام تطوير العلاقات البينية التشاركية التي من شأنها دفع عجلة النمو التجاري لمختلف القطاعات الاقتصادية والإسهام بوضع تصورات للإسراع في عملية إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

وقال: إننا نعمل على إبرام اتفاقيات مشتركة بين البلدين وخاصة العاملة في مجال الاستثمارات السكنية والتشييد والبناء والمقاولات والتطوير العقاري بمختلف أشكاله وهذا ما يحقق استثماراً حقيقياً للفرص وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وأضاف: نحن متفائلون بتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع سورية وفي مقدمتها قطاع المقاولات.

عضو غرفة تجارة وصناعة أربيل عبد الكريم العطار بين لـ«الوطن» أنهم جاؤوا من أربيل للمشاركة في هذا المؤتمر الذي يعتبر خطوة مهمة للنهوض بإعمار سورية ومشاركة المستثمرين العراقيين بالعديد من المشاريع التي تسهم في إعادة إعمار سورية إضافة إلى تبادل الخبرات في العديد من المجالات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير هيئة المدن الصناعية وممثل وزير الصناعة العراقي المهندس حامد عواد محمد أن للمؤتمر أهمية كبيرة وأن حضور الوفد العراقي يأتي لدعم سورية في مختلف القطاعات الاقتصادية ولاسيما الصناعية.

> رئيس اتحاد المقاولين العرب: متفائلون بتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع سورية

ولفت إلى أن الصناعة السورية تحظى بأهمية كبيرة وسمعة جيدة بالعراق ونأمل أن تعود البضائع السورية إلى السوق العراقية خاصة بعد الاطلاع على المصانع والمدن الصناعية وقد التقينا بالعديد من الصناعيين الأمر الذي أعطانا صورة واضحة عن أهمية الاستثمار في سورية والتعاون المشترك بين البلدين.

٣٥٠٠ صناعي وحرفي عليهم ٣٠ مليار ليرة قروضاً متعثرة للمصرف الصناعي

مدير في الصناعي لـ«الوطن»: ٧٥ بالمئة من الديون المتعثرة تعود لـ ١٠ صناعيين

عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف الصناعي لـ«الوطن» عن ٣٥٠٠ متعثر لدى المصرف بقيمة إجمالية تصل إلى حدود ٣٠ مليار ليرة، موضحاً أنه تتم ملاحقتهم للتحصيل عبر القضاء، وأضاف: لكن (١٠) متعثرين منهم فقط يعود لهم حوالي ٧٥ بالمئة من إجمالي كتلة الديون المتعثرة، منوهاً إلى أنه تم تحصيل نحو ٤ مليارات من هذه الكتلة خلال العام الجاري وهو ما يمثل ١٣ بالمئة من إجمالي الديون المتعثرة.

وعن منح القروض بيّن المدير أن إجمالي القروض التي منحها المصرف تجاوز ٤٠ مليار ليرة منها ١٢ مليار ليرة تم منحها منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية تشرين الثاني الماضي من خلال إدارة المصرف وفروعه في المحافظات، مبيناً أن عدد الطلبات التي ما زالت قيد الدراسة لدى فروع المصرف تمثل مؤشراً على حركة طلب جيدة على القروض الصناعية وأن هناك طلباً على القروض الصناعية من مختلف القطاعات الصناعية، وعلى سبيل المثال تم مؤخراً منح قرض لتمويل إنتاج الكحول الكيميائية لتصنيع المنظفات والمطهرات وقروض لصناعة المربيات وغيرها للصناعات الغذائية.

ولفت إلى أن المصرف يتجه للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية وبحث في العديد من الخيارات لذلك ومنها توسيع مساحة التعاون والتفاهمات مع غرف الصناعة ودعم المشاريع الحيوية والاستثمارات بتمويلها مع التركيز على المشروعات الصناعية وفق المحددات والضوابط التي أقرها مجلس النقد والتسليف.

واعتبر أن دراسة ملفات القروض جيداً تسهم في توجيه الكتلة النقدية لدى المصارف بشكل سليم ونحو تمثل حالة الأمان للمصرف عند منح القرض وكل طلب يقدم للمصرف تتم دراسته بشكل حقيقي والاطلاع على طبيعته والحاجة الفعلية له وطبيعة الجدوى والقدرة على السداد والالتزام بدفع المستحقات للمصرف بعيداً عن الضمانة.

وبين أنه تم وضع خطة لتطوير الجانب التقني ورصد الاعتماد اللازم لها بهدف أتمتة العمل في المصرف منتجاته المصرفية بما يتوافق مع الاحتياجات الحالية للصناعيين وأصحاب الحرف والمهن العلمية وأن الضمانة ليست هي الأساس في منح القرض ولكنها الفروع وفي هذا الإطار تحقق زيادة رأسمال المصرف الصناعي ليصبح ١٤ مليار ليرة بدلاً عما كان عليه ٧ مليارات ليرة لتعزيز الملاءة المالية وتحسين إمكانية الإقراض لدى المصرف وللتوافق مع المعايير العالمية في العمل المصرفي والكفاءة المالية خاصة بعد ظروف الحرب والتغيرات التي حدثت على سعر الصرف وتراجع الملاءة المالية.

والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبتين للمتعاملين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الإدارة العامة والفروع وفي هذا الإطار تحقق زيادة وأسمال المصرف

> تحصيل نحو ٤ مليارات ليرة من كتلة القروض المتعثرة خلال العام الجاري

اتجاه فلاحي اللاذقية لزراعة القمح

صقر لـ«الوطن»: نتصدر باقي المحافظات بالزراعة الأربع

عبير سمير محمود

بيّن معاون مدير الزراعة في اللاذقية نايف شحادة لـ«الوطن»، أنه تم تنفيذ حوالي ٦٦.٥ بالمئة من خطة زراعة محصول القمح للموسم الزراعي الحالي لعام ٢٠٢١، مشيراً إلى أن المساحة المنفذة بلغت حتى نهاية الأسبوع الماضي ١٤١٦ هكتاراً من إجمالي المساحة المقرر تنفيذها هذا العام وهي ٢١٢٦ هكتاراً.

وأكد شحادة أن زراعة القمح في اللاذقية تتم بشكل جيد مع توفر جميع المستلزمات، منوهاً بحدوث بعض التأخير جراء تأخر هطل الأمطار التي بدأت قبل أيام ومن المتوقع أن تعود خلال الأسبوع المقبل ما يساهم في استكمال خطة زراعة المحصول بشكل أكبر.

ولفت معاون مدير الزراعة إلى توزع المساحات المزروعة بالقمح بين مناطق المحافظة الأربع (الحفة – القرداحة – جبلة – مدينة اللاذقية)، مشيراً إلى أن أكثر من ١٠٠ مزارع ساهموا بتنفيذ الخطة وفق النسبة المذكورة حتى تاريخه.

وأشار إلى تأمين كافة مستلزمات زراعة القمح من بذار وسماد ومازوت زراعي، مبيناً أن توزيع السماد يعد أولوية لمزارعي القمح وبعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الزراعية يتم توزيعه لباقي الأشجار المثمرة والمحاصيل الأخرى.

وذكر أن مؤسسة إكثار البذار تؤمن بذار القمح وفق الكميات لكل مزارع حسب المساحات لديه، بمعدل ٢٥ كيلو بذار قمح لكل دونم.

من جهته، أكد رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية حكمت صقر لـ«الوطن»، التوسع في زراعة القمح بالمحافظة، مع اتجاه عدد كبير من المزارعين إلى زراعة المحصول في أراضيهم وفق التشجيع الحكومي على هذه الزراعة بشكل عام.

وأضاف صقر إن ما تقدمه الدولة لمزارعي القمح يشجع على زراعة المحصول مع تأمين كافة مستلزمات الزراعة من بذار وسماد ومازوت وصولاً للتسويق وتحديد السعر المجزي، معتبراً أن زراعة القمح حالياً هي الأنجح والأربح والأفضل بين الزراعات الأخرى.

وأشار إلى أهمية زراعة القمح من خلال الاعتماد عليها بالغذاء الأساسي ودخولها بصناعة رغيف الخبز، ما يجعلها زراعة مهمة لا تنتهي في حال انتهاء أي زراعات أخرى إلا أنها تبقى زراعة أساسية في كل العالم ليس فقط في سورية.

ونوّه بأنه وفق مبدأ النسبية والتناسب ومقارنة بالمساحات المزروعة بين المحافظات تكون محافظة اللاذقية في الصدارة (رقم واحد) بين بقية المحافظات من حيث الإنتاج المسوق لمكتب الحبوب بكميات وصلت إلى ٣٥٠٠ طن تقريباً بمساحات قليلة لم تتجاوز ٣ آلاف هكتار، مع التزام المزارعين بالتسويق عبر مكتب الحبوب حصراً.

ولفت صقر إلى اهتمام المزارعين في اللاذقية بالتوجه لزراعة القمح علماً أن المحافظة تتشهر بزراعة الحمضيات والزيتون، وهذه المحاصيل تمتد على المساحات الأكبر في المحافظة مقارنة بمساحات القمح، مبيناً أن بيئة الساحل مناسبة لزراعة القمح أيضاً خاصة في المناطق الريفية والجبلية.

وقال: إن عملية زراعة القمح مازالت جارية حتى الآن لتنفيذ الخطة المقررة لهذا العام، وفق تأمين الحكومة لجميع المستلزمات وخاصة البذار والسماد، إضافة إلى تأمين المازوت الزراعي حسب توافر المادة، ما يبشر بموسم جيد من القمح الذي عادة ما يبدأ موسم حصاده بين شهري أيار وحزيران من كل عام.

ارتفاع في أسعار مواد التنظيف

المفتي: ارتفاع أسعار المواد الأولية وحوامل الطاقة سينعكسان سلباً على الجودة

الوطن

شهدت أسعار مواد التنظيف كباقي السلع والخدمات ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة الأخيرة، الأمر الذي زاد معاناة المواطنين من ضعف القدرة الشرائية لهم.

أمين سر القطاع الكيميائي في غرفة صناعة دمشق بين محمود المفتي لـ«الوطن» وجود عدة عوامل تسهم في الارتفاعات الحاصلة في الأسواق أهمها ارتفاع أسعار المواد الأولية من مصدرها في الخارج بشكل كبير بسبب أزمة فيروس كورونا عالمياً.

وأضاف: على الرغم من ذلك لم تكن الارتفاعات في الأسواق حادة لأنه عند ارتفاع المواد الأولية يعد تثبيت الاستيراد يتم الأخذ بالسعر الوسطي.

ولفت إلى وجود عوامل داخلية لها دور في ارتفاع الأسعار أبرزها زيادة تسعيرة حوامل الطاقة من المازوت والفيول وخاصة الكهرباء التي تعد السبب الرئيسي حيث لا يمكن تجاهل ارتفاعها من ٤٠ ليرة للكيلو واط الساعي إلى ١٥٠ ليرة للمناطق الصناعية و٢٢٥ للمناطق الأخرى، موضحاً بأن ذلك بحد ذاته تكلفة جديدة ستضاف إلى الكلفة النهائية للمنتج وينعكس سلباً عليه.

وأوضح أن الصناعيين حتى الآن يقومون حسب تكلفة الإنتاج على سعر الكيلو واط ساعي ٤٠ ليرة لكون التحصيل سيبدأ بداية العام الجديد آخذين بعين الاعتبار انخفاض القدرة الشرائية التي ترهق الصناعي وتدفع به للعمل بطاقات متدنية منعاً من التوقف لكونه يؤدي إلى خسائر باهظة جداً.

وحول تنفيذ القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠٢١م بين أنه يساهم في خفض التكلفة الإجمالية للإنتاج بنسبة ٢ بالمئة إلى ٣ بالمئة ليس أكثر، منوهاً بأنها نسبة جيدة جداً لكونها تشمل ٨٠ بالمئة من مواد القطاع الكيميائي، وقد بدأت عمليات طلبات الاستيراد وفقاً للقانون من الشهر الحالي ولكن لن تظهر نتائجه الإيجابية قبل شهري نيسان وأيار القادمين على اعتبار أن آلية التنفيذ اليوم تسير بخطا باردة وغير متسارعة وذلك لطول مدة دورة الاستيراد التي تصل لـ٦ أشهر بعد أن كانت ٩٠ يوماً نتيجة أزمة التوريدات العالمية وتوقف بعض تثبيتات الاستيراد في الصين وأوروبا بسبب عطل أعياد نهاية العام.

وأوضح أن الإنتاج الحالي يجري بمخازين الربع الثالث من عام ٢٠٢١ لكون الربع الرابع وهو الإجازات التي تم تثبيتها في شهري أيلول وتشرين الأول الماضيين لم يتم استلامها بعد.

وأكد المفتي إلى أن الأسواق حالياً بحاجة للتعامل بموضوع التصنيف طبقاً للمواصفات السورية وهو تصنيف معمول به سابقاً على بعض الأصناف كالصابون أو غيره بحيث تكون ملائمة لشريحة المستهلك لينتقي المادة حسب سعرها وبأفضل جودة ممكنة بما يتماشى مع مقتضيات السوق، وهو تصنيف موجود عالمياً ولا يلغي جودة المادة، إضافة إلى أنه يساعد في الحد من موضوع الغش، مضيفاً: ولكن هيئة المواصفات في وزارة الصناعة لم تتفاعل مع المتطلبات الراهنة وتجيز القرار لكونها المشرع الرئيس له.